

شيئا وذا لا يقبل قوله بل يخبر لان قوله ليس بحجة لانه من اجزائه
في الغزاة قال بعد ما سلم اما كان فيكم ابي وقد علمنا انه كان
ذلك في حال بعد ما قرأ ما يصح صلوته ومع هذا طلب من ابي
الفتح فعلم انه لا يصح صلوته ان فتح عليه قال في الصلوة
خلف شافعي المذهب قد قيل بالفساد والله لا يصح الا اذا كُفِيَ
عنده انه خرج عنه نجاسة من غير البسليين ولم يتوضأ، واما
ما يقولون بانه يرفع اليد في حال الركوع والسجود فان ذلك
غير مفسد للصلوة لان بين كل ركعتين زمانا ينقطع الثاني عن
الاول وما يقولون بانه ترك الوتر والترتيب شرط فلا يصح
لان عنده الوتر ليس بواجب كيف وقد ترك الترتيب اكثر
من ست فواجب سقوط الترتيب في القضاء اشبهه عليه
الصلوة ان شك في الدخول يهرج حتى يتيقن بالدخول ولا يخبر
وان شك في الخروج ينوي تكمل الصلوة من ذلك اليوم المقيم
اذا اشبه عليه القبلة فانه لا يخبر بل يسأل الناس ولو كان
في مفازة وهناك قوم مقيمون مثل الرعاع والاعراب الكراد
يسأل عنهم لان النحرى انما يجوز اذا اجتمع من الوقوف على الحقيقة
اما بالعلم او بالسؤال اما اذا كان مسافرا معه رفيق فله

فله ان لا يقبل قوله بل يخبر لان قوله ليس بحجة لانه من اجزائه
ما اذا كان في مفازة وهناك قوم مقيمون اما اذا كان مقيما و
اعني فقد مر في الباب الاول قال الصلوة في الحدوس والدود
اذا كان الامام في ناحية والقوم في ناحية فان كان الموضع
في حكم مكان واحد يجوز تخوان كانوا جميعا في صفة او جميعا في
الدرج اما اذا كان بعضهم في الصفة وبعضهم في وسط الدار
لا يجوز لان هناك يكون في حكم موضعين رجل صلى الوتر على ظن
انه عليه فلم يكن عليه يقع نافله رجل شك في صلوته انه صلى
ركعتين ام ثلاثا ولم يكن له غلبة ظن قال يني على اليقين
ويتشهد لانه هو التشهد الاول ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد
لانه اذا نوى على اليقين وهو الركعتان ثم صلى ركعة اخرى فمثل
ان من الركعة هي الركعة الاخرة والتشهد فيه فرض فيقع
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى عملا باليقين مسافرا قندي بمقيم
في صلوة الظهر ثم المسافر المقندي افسد على نفسه فانه يصلي
صلوة المسافرين لان الاربع كان بحق المتابعة وقد انقطعت
المتابعة رجلا خرج من المصرا وباسفر ثلاثة ايام فصار قربا
من فرسخين وصلى الظهر ركعتين ثم بدله ان يترك السفر

ثم يصلي ركعة رابعة ويتشهد